

وحدة الحركة الشعبية طريقنا لحماية حق العودة

أ. عبد الله الحوراني

بحث مقدم إلى المؤتمر الفكري والسياسي الثالث

بُنِيَتْ خلال السنوات الأخيرة جهود كبيرة وكثيرة للدفاع عن حق اللاجئين في العودة. تناولت هذه الجهود شرح قضية اللاجئين ومكانتها كموضوع أساسي في قضية فلسطين ونكبتها وتوعية جماهير شعبنا الفلسطيني عموماً، واللاجئين خصوصاً على المخاطر المحدقة بقضية اللاجئين وضرورة التنبه والتصدي لها . وكانت هذه الجهود من السعة بحيث شملت ساحة الوطن بمناطقه الثلاث الضفة والقطاع وداخل الخط الأخضر. كما امتدت إلى أماكن التجمعات الفلسطينية خارج حدود الوطن، سواء في الأرض العربية، أو في مناطق الشتات البعيدة. هذا فضلاً عن بعض التحركات في المنتديات الدولية .

ومن الإنصاف القول إن هذه الجهود قد نجحت إلى حد كبير في إبراز:

١. أهمية قضية اللاجئين ومكانتها .
٢. كشف المخاطر المحدقة بها .
٣. حفز الجماهير الفلسطينية للدفاع عن حق العودة .
٤. تنبيه القيادة الفلسطينية، والمفاوض الفلسطيني بشكل خاص إلى أن حق العودة خط أحمر لا يمكن تجاوزه .
٥. كما نجحت هذه الجهود في تثبيت مفهوم حق العودة بأنه يعني عودة اللاجئين إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨. وقطع الطريق على محاولات تحوير مفهوم حق العودة وتزييفه ليعني العودة إلى مناطق السلطة الوطنية أو الدولة الفلسطينية مسبقاً.
٦. كما نجحت في تثبيت حق اللاجئين في التعويض المادي والمعنوي كحق أساسي إلى جانب حق العودة وليس بديلاً له . والاستناد إلى القرار ١٩٤ كمستند شرعي دولي يوفر الغطاء الدولي للنضال في سبيل العودة.

لكن هذه النتائج الإيجابية الهامة، يجب ألا تحجب عنا بعض النواقص التي لا بد من استكمالها حتى تأخذ هذه الحركة بعدها الحقيقي :

١. غلب على هذه الحركة الطابع العفوي غير المنظم ، وأنها جاءت بمبادرات فردية من لجان أو قوى أو شخصيات دون أن يربط بينها رابط.

٢. أن ساحة العمل الواحدة ضمت أحياناً العديد من اللجان أو الهيئات التي تقوم بالمهمة نفسها.

٣. أن بعض الساحات ، وبخاصة خارج الوطن لم تقم فيها أية لجان، بما فيها بلدان عربية، وبخاصة في دول الخليج العربي التي يتواجد فيها مئات الألوف من اللاجئين ، وبالتالي تغيب عنهم وعن أطفالهم أية أنشطة سياسية أو ثقافية تركز على حق العودة .

٤. غياب المخطط الشامل والموحد. الذي ينظم هذه الجهود سياسياً ، وإعلامياً وثقافياً وتربوياً واجتماعياً واقتصادياً.

٥. لم تتجه هذه الجهود نحو توعية الجماهير العربية على مكانة حق العودة في النضال الفلسطيني ، نظراً لأهمية الدور العربي، وضرورة قيام حركة عربية شعبية مساندة لهذا الحق.

٦. لم تلاحظ هذه الحركة التراجع في التأييد الدولي – على مستوى الأحزاب والمنظمات غير الحكومية ولجان التضامن – للقضية الفلسطينية عموماً وحق العودة خصوصاً في أعقاب اتفاقات أوسلو نتيجة الصورة التي سوقها الإعلام الغربي لهذه الاتفاقات من أنها حلت القضية الفلسطينية . وبالتالي لم تبذل جهود فلسطينية وعربية كافية لاستعادة هذه المواقع . وانحصر الجهد الفلسطيني على الصعيد الدولي في الاتصالات الرسمية، وأهمل كلياً قوى ومؤسسات الرأي العام الدولي .

وبرغم النجاحات التي أشرنا إليها، والصمود الذي تحقق في تأكيد حق العودة وتثبيتته، إلا أن مخاطر كبيرة مازالت تهدد هذه القضية، خاصة مع تنامي التيارات والأفكار اليمينية العنصرية في المجتمع الإسرائيلي ، وتصاعد التطرف ، وتوحد الموقف الإسرائيلي ، يمينه ويساره، على رفض حق العودة. والتركيز على يهودية الدولة الإسرائيلية، مما يحول ليس فقط دون عودة اللاجئين، بل يعطي مؤشرات لمخطط إسرائيلي بتهجير جماعي لعرب ١٩٤٨ الذين مازالوا صامدين في أرضهم، والذين يزيد عددهم عن مليون وربع فلسطيني .

ومن ناحية أخرى تتزايد المخاطر على حق العودة في الموقف السياسي الرسمي الفلسطيني والعربي، وفي تحركات وأنشطة تقوم بها أوساط فلسطينية، بالتعاون مع قوى إسرائيلية ، للقضاء على حق العودة .

ومن بين هذه المخاطر في الجانب الفلسطيني والعربي ما يلي:

١. غياب قضية حق العودة، ومفاهيمها ومضمونها عن مناهج الدراسة الفلسطينية

على كل المستويات الابتدائية والإعدادية والثانوية وحتى الجامعية .

٢. كذلك عدم الاهتمام الكافي بحق العودة في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي

ولدى أجهزة الإعلام الفلسطينية والعربية، مقابل تركيزها على قضية الدولة

الفلسطينية في إطار حل الدولتين ، وقضية القدس، والاستيطان، مما يخلق مفاهيم

مغلوبة وكأن هذه القضايا هي فقط عنوان القضية الفلسطينية، بينما تشكل قضية

اللاجئين وعودتهم الجوهر الأساسي للقضية ، إذ من مخيماتهم في الشتات انطلقت

الثورة الفلسطينية ، وكانت هي الحاضنة لفصائلها، وكان حق العودة هو الحافز

الأساسي للنضال من أجل استعادة الأرض المحتلة، وعودة أصحابها إليها. كما

لعبت مخيمات الداخل، في قطاع غزة والضفة الغربية، دوراً أساسياً في

الانتفاضتين الأولى والثانية، وكان حق العودة حافزاً مهماً في صلابة نضال أبناء

هذه المخيمات وبطولاتهم وتضحياتهم.

وحتى منظمة التحرير التي أخذت ثقة شعبها كمثل شرعي وحيد له،

قامت على أساس استعادة الحقوق الفلسطينية المغتصبة، كان حق العودة هو أول

هذه الحقوق، إذ لم تكن الضفة الغربية ولا قطاع غزة محتلتين عندما أسست

المنظمة في ١٩٦٤/٥/٢٨، ولم يكن موضوع الدولة الفلسطينية وارداً في ميثاقها

القومي، بل كان تحرير الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، وعودة اللاجئين ، هو

برنامجها السياسي والنضالي .

٣. ونظراً لأن قضية اللاجئين، وعودتهم ، هي جوهر القضية الفلسطينية، ونظراً

للدور الهام الذي لعبته وتلعبه مخيمات اللاجئين في الداخل والخارج في التمسك

بهذه الحقوق، والنضال من أجلها ، فإن قوات الاحتلال الصهيوني ركزت في

اعتداءاتها واجتياحاتها على هذه المخيمات لتدميرها، كما جرى في مخيمي صبرا

وشاتيلا عام ١٩٨٢، وكما جرى في مخيمات الضفة والقطاع خلال سنوات الانتفاضة.

٤. ولم يتوقف تراجع الخطاب الرسمي الفلسطيني، والأجهزة الإعلامية في الحديث عن حق العودة عند عدم التركيز عليه فقط، والاهتمام بجوانب القضية الفلسطينية الأخرى، بل غابت عن هذا الخطاب كلمة الحق (حق العودة) واستبدلت بكلمة الحل لقضية اللاجئين، وأي حل؟ حل متفق عليه مع الجانب الإسرائيلي وفق ما جاء في مبادرة السلام العربية التي أطلقها النظام الرسمي العربي في قمته عام ٢٠٠٢، ولم يكن الهدف الأساسي من إطلاق هذه المبادرة استعادة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ كما يجري تسويق هذه المبادرة، وإنما أطلقت لتحسين صورة أصحابها لدى الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، التي اتهم عدد من مواطني الدولة العربية صاحبة المبادرة بالاشتراك في أحداث أيلول. ومن المعلوم أن فكرة المبادرة، وهدفها الأساسي جاءت من صحفي أمريكي صهيوني يدعى توماس فريدمان والدليل على أن هدف المبادرة كان كسب الرضا الأمريكي ورعايته لأصحابها، هو أن هذه المبادرة التي مضى على إطلاقها حتى الآن ثماني سنوات، لم يتخذ مطلقوها القادة العرب خطوة واحدة، أو إجراء عملياً للضغط على الجانب الأمريكي أو الإسرائيلي لاستعادة الحقوق العربية المغتصبة التي جرى الادعاء بأنها هي الهدف من وراء إطلاق هذه المبادرة.

٥. كما بلغ الاستخفاف بحق العودة، والتآمر عليه، حد انطلاق مبادرات من قيادات فلسطينية في اللجنة التنفيذية للمنظمة بالاشتراك مع أطراف فلسطينية تشوه مفاهيم حق العودة، وتحولها إلى قضايا توطينية وتهجيرية في الخارج من جهة، أو عودة لاجئي الخارج إلى مناطق السلطة الفلسطينية بدل العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم الأصلية، وتجاهل حق لاجئي الداخل في العودة. وهي ما سميت مبادرة أو اتفاقية جنيف التي وقعها ياسر عبد ربه مع يوسي بيلين. وترافقت معها أيضاً مبادرة سري نسبية مع عامي أيلون.

٦. ونشأت أو أنشأت مؤسسات ومراكز إعلامية فلسطينية، مرتبطة بأطراف إسرائيلية وأمريكية من بين مهماتها الرئيسية الانتقاص من حق العودة عبر استفتاءات كاذبة ومشوّهة تشير إلى عدم تمسك أغلبية اللاجئين بحق العودة.

٧. ونشطت جهات أخرى مرتبطة بهذه الأطراف المتواطئة على حق العودة، في العمل بين أوساط اللاجئين في الخارج، والداخل أيضاً ، على تشجيع اللاجئين للقبول بمبدأ التعويض بدلاً عن العودة، وإغرائهم بمبالغ كبيرة مستغلين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية الصعبة من جهة، ومحاولة إقناعهم بصعوبة تحقيق حق العودة في ظل حالة الضعف الفلسطيني والعربي، وتعنت وعنصرية الطرف الإسرائيلي.

٨. إن من بين الأهداف الرئيسية لتواصل الاعتداءات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وفرض الحصار الخانق على قطاع غزة إشغالهم بهمومهم اليومية الأمنية والمعيشية لإبعاد تفكيرهم واهتمامهم بحقوقهم السياسية وثوابتهم الوطنية، والنضال في سبيلها ، وفي مقدمتها حق العودة.

٩. وجاء الانقسام الفلسطيني ليزيد من هموم الشعب الفلسطيني ومشاكله، وليفتح أبواب الصراع الداخلي، مما يؤثر سلباً على نضالنا ودفاعنا عن حقوقنا الوطنية الثابتة، ومن بينها ، بالطبع ، جوهر القضية الفلسطينية ، حق العودة .

كل هذه المخاطر – التي بدأت آثارها ونتائجها السلبية تقترب كثيراً من إلغاء حق العودة نتيجة المفاوضات التي جرت، والتي يجري الإعداد لاستمرارها، والتي تركز على قضايا الدولة والاستيطان والقدس ، ولا يحظى حق العودة بالحد الأدنى من التمسك به – توجب على قوى الشعب الفلسطيني كلها حشد جهودها للدفاع عن حق العودة ، وحمايته ، وتقع مسؤولية تنظيم الجهود، بالدرجة الأولى، على عاتق المؤسسات والهيئات واللجان والشخصيات الناشطة في مجال الدفاع عن حق العودة.

وأول الخطوات التي يجب اتخاذها يتعلق بالجانب التنظيمي، وهو خلق إطار موحد أو تنسيقي بين كل أطراف الحركة الشعبية الناشطة في مجال حق العودة، على مستوى كل ساحة، وبين كل الساحات. فالوضع القائم حالياً في كل ساحة من الساحات هو وجود عدة لجان أو هيئات، جانب منها مستقل ، والآخر ينتمي لفصائل وأحزاب سياسية، ولكن لا وجود لأي عمل

تنسيقي بينها في مجال تحركها وأنشطتها، إذ يتحكم في تصرفات بعضها انتماؤها لأطراف سياسية مختلفة أو متصارعة، مع أن حق العودة هو العنوان الأساسي للوحدة الوطنية إذ يعلن الجميع تمسكهم به، وهو ما يسهل تشكيل إطار تنسيقي بين كل الأطراف في كل ساحة. وفي حال النجاح في تشكيل الأطر التنسيقية المحلية، يتم تشكيل إطار تنسيقي شامل يجمع بين ممثلي الأطر المحلية في ساحات الوطن الداخلية، وفي البلدان العربية، ومناطق الشتات الدولية. وبذلك نقضي على التشتت الذي يضعف جهودنا لحماية حق العودة، ونضع أساساً لحركة شعبية فاعلة، ومنظمة ومؤهلة لحماية حق العودة.

وحين ننجح في خلق هذا الإطار الموحد لا يتوقف جهدنا فقط عند الخطاب السياسي والثقافي الذي نعتمد عليه في نشر ثقافة العودة لتوعية الجماهير، حولها. وإنما ننتقل إلى مرحلة عملية، وفق برنامج عملي نضعه لتحديد موقفنا من القضايا التالية، وطبيعة الأنشطة النضالية الجماهيرية التي نعتمدها لمواجهة التحديات .

١ - موقفنا الجماعي من قضية المفاوضات الجارية، والحلول المطروحة لحق العودة. ولا نكتفي فقط بإعلان هذا الموقف عبر بيانات سياسية ، أو حتى بإبلاغها للجهات التفاوضية الفلسطينية، وإنما تبني خطتنا على أساس عمل جماهيري لمنع أي تنازل عن حق العودة، أو التفريط به .

٢ - كيف نرد على الخطاب السياسي الرسمي الذي يركز بالدرجة الأولى على مشروع الدولة الفلسطينية مع قلة اهتمام بحق العودة، مما يوحي بمؤشرات حول مقايضة قد تتم بين مشروع الدولة وحق العودة .

٣ - يعلن الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني، أن أي حل سياسي يتم التوصل إليه مع حكومة الاحتلال الصهيوني على قضايا الصراع، ومن بينها حق العودة، سيعرض على استفتاء شعبي، مما يضع حق العودة أسيراً بين قضايا الحل الأخرى كالدولة والاستيطان والقدس. وهو أمر يهمل حق العودة وقد يضيعه. ولذلك لا بد أولاً من رفض مبدأ الاستفتاء على حق العودة، وإبلاغ ذلك للجهة التي تخطط لهذا الحل . وثانياً القيام بحملة توعية شعبية وتحرك جماهيري لرفض هذا الحل وإسقاطه.

٤ - وضع خطة لتحرك سياسي على الصعيدين العربي والدولي لمواجهة التعنت الإسرائيلي الرافض لحق العودة، والرد على مشروع الدولة اليهودية الذي يهدف

إلى استبعاد حق العودة نهائياً ، وتثبيت ذلك على المستوى الدولي إذا ما تم إقرار هذا المشروع والاعتراف به دولياً .

٥- من بين الأسباب التي تتذرع بها إسرائيل لرفض حق العودة الوضع الديموغرافي. إذ في حال عودة اللاجئين فإن اليهود سيفقدون الأغلبية داخل أراضي فلسطين الطبيعية، وداخل الأراضي الفلسطينية المقامة عليها دولة إسرائيل، وهذا ما ينهي وجود الدولة اليهودية أو وجود دولة إسرائيلية لليهود. فهل لدينا ما نرد به على هذا الموقف الإسرائيلي؟ هل يمكن أن يكون لدينا مشروع سياسي يعالج هذه الذرائع الإسرائيلية إذا كان نضالنا لعودة اللاجئين يقوم على عودة اللاجئين إلى أراضيهم وممتلكاتهم داخل الدولة الإسرائيلية؟ هذه قضية يجب أن نجد لها حلاً، وإذا توصلنا إلى مفاهيم لمعالجة هذا الموضوع نعمل على نشر هذه المفاهيم.

٦- في النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي قدمت منظمة التحرير الفلسطينية اقتراحاً للقمة العربية لاتخاذ قرار بعودة اليهود الذين قدموا لفلسطين من الدول العربية وشكلوا جزءاً كبيراً من مواطني الدولة الإسرائيلية ، ولم يتخذ قرار عربي بذلك. فهل يعتبر هذا الاقتراح أحد الحلول التي يمكن أن تطرح للرد على الرفض الإسرائيلي لعودة اللاجئين. خاصة وأن إسرائيل تستغل هذه القضية فتطالب بتعويضات لهؤلاء اليهود من الدول العربية عن أملاكهم التي تركوها لترد بذلك على مطالبة الفلسطينيين – بالإضافة لحقهم في العودة – بتعويضهم عما نهبتهم إسرائيل من أملاكهم خلال السنوات الاثنتين والستين التي مرت حتى الآن على نكبتهم عام ١٩٤٨. كما تستغلها للإدعاء بأن إسرائيل هي دولة لليهود . وأن الدول العربية هي أراضٍ للعرب، وبإمكان العرب الفلسطينيين أن يستوطنوها ويعيشوا فيها. فهل نرد على ذلك ببحث فكرة المطالبة بعودة اليهود إلى البلدان العربية التي انطلقوا منها لاحتلال فلسطين؟؟.

٧- بما أن فلسطين لن تتحرر من الاحتلال إلا إذا تحررت الأمة العربية من واقعها المتدني، واستعادت قوتها، ومواقفها القومية، وغيرت من سياساتها الخاضعة للهيمنة الأمريكية ، والخانعة للتهديدات الإسرائيلية، فإن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم يجب أن يحظى بتفهم شعبي عربي، وتبن له، والعمل على تحقيقه. وهذا الموضوع لم تبذل الحركة الشعبية الفلسطينية الناشطة للدفاع عن حق العودة

جهوداً باتجاهه. ولذلك لابد من العمل على تشكيل لجنة عربية شعبية من الشخصيات والقوى السياسية والنقابات المهنية والجماعية، تنبثق عنها لجان قطرية في كل بلد عربي لنشر ثقافة حق اللاجئين في العودة لدى الأوساط الشعبية العربية والأجيال الشابة، والدفاع عن حق العودة كقضية عربية وليست فلسطينية فقط.

٨- كذلك فإن من مهمات الإطار التنسيقي الشامل – إذا تم تشكيله – العمل على تشكيل لجان جديدة، أو تفعيل لجان قائمة، على المستوى الدولي، لمساندة حق العودة لدى مؤسسات الرأي العام الدولي.

٩- هذا فضلاً عن مهمات إعلامية وثقافية، كأعداد دراسات وإحصائيات ونشریات صحافية وإذاعية وتلفازية تتناول قضية اللاجئين بأبعادها السياسية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، للمساهمة في تعزيز التوعية الفلسطينية والعربية والدولية بقضية اللاجئين.

هذه الفكرة أو الرؤية، حول أهمية وضرورة توحيد أنشطة الدفاع عن حق العودة، وحمائته، وإيجاد أطر تجمع بين كل القوى والمؤسسات العاملة في هذا المجال... راودتني منذ عام ٢٠٠١، وبدأت العمل عليها عبر رسالة وجهتها بتاريخ ٢٠٠١/٥/٣ للعديد من الشخصيات والهيئات واللجان المهتمة بقضية اللاجئين. وأعدت توجيهها لقطاع أوسع من المهتمين بالموضوع بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٢، وتواصلت عبر السنوات الماضية مع العديد من الأخوة المعنيين بالموضوع حول هذه الفكرة. وها أنا أتوجه مجدداً لكل الهيئات والتجمعات والشخصيات العاملة في هذا الميدان، واضعاً بين أيديهم هذه الاجتهادات للاطلاع عليها وإغنائها بأفكارهم. وفي حال لقيت الفكرة قبولهم يمكن عقد لقاء يضم عدداً من الأخوة، من داخل الوطن وخارجه، لبحث الموضوع، والاتفاق على آلية تنفيذه.